مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير حول

الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

خلال العام 2016

الفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر

المحتويات

مقدمة: 3

جدول يوضح حالات العنف الداخلي وغياب سيادة القانون، خلال العام 2016 4

أولا/ اعمال القتل والشجارات العائلية وسوء استخدام السلاح 5

الشجارات العائلية والأفعال الثأرية: 5

قتل: 6

خطف واحتجاز: 7

إطلاق النار وسوء استخدام السلاح: 7

ثانياً/ الانفجارات الداخلية والأعمال الانتقامية: 8

انفجارات داخلية وأعمال تخريب للممتلكات: 8

حرق: 9

ثالثاً: لاعتداء على المواطنين والممتلكات العامة والخاصة 9

اعتداء على مواطنين وممتلكاتهم: 9

الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة: 10

رابعاً/ الحريات العامة والخاصة: 10

الاعتداء على صحفيين: 10

انتهاك الحق في التجمع السلمي: 11

منع اللقاءات في الأماكن المغلقة: 11

حرية التنقل: 12

اغلاق طرق: 12

وفاة في مراكز التوقيف والسجون: 12

خامساً/ أخرى: 13

ضحايا الأنفاق: 13

أخرى: 13

خاتمة 14

مقدمة:

تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارةً والانحسار تارة أخرى على مدى السنوات الماضية من عمر السلطة، وخضعت لمتغيرات كبيرة، حيث اختفت بعض أشكالها تماماً لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

وبعد أن فرضت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، انحسرت بعض المظاهر كاستخدام الأسلحة النارية على نطاق واسع في الشجارات العائلية، التي كانت تتسبب في وقوع عدد من حالات الوفاة وتهجّر أعداداً من السكان عن منازلهم وتلحق دماراً كبيراً بها جراء عمليات الانتقام التي عادة ما تحدث في حالات القتل كإحراق منازل المتهمين بالقتل ومنازل عائلاتهم الممتدة. هذا واتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذه باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع، كما أن هناك بعض الانتهاكات التي تزايدت خلال هذه الفترة ومن بينها التجاوزات التي ترتكب من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، أو تدخل مسلحين ليس لهم علاقة بالعمل الحكومي.

يسعى مركز الميزان من خلال هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الحوادث المختلفة، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة. ويعتبر رصد وتوثيق هذه الحالات خطوة في اتجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، ومن أجل رفع وعي المجتمع بهذه المخاطر وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها والوعي بخطورتها.

وتتوزع هذه الانتهاكات بين تلك التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية من خلال التعسف في استخدام السلطة والصلاحيات وبين تجاوز القانون ومحدداته في الإجراءات، وبين مظاهر غياب سيادة القانون التي ترتبط بالسلطة بقدر ما ترتبط بسلوك الأفراد داخل المجتمع. حيث حالت تلك الأجهزة دون انعقاد عدة أنشطة، واعتقلت وأوقفت عدداً من الشبان والصحفيين، بل وتغاضت عن منع مجموعات من المواطنين لمواطنين آخرين من الحصول على حقوقهم.

ويبرز التقرير أعمال القتل على خلفية الثأر العائلي، وانتشار جرائم السرقة والسلب، أو غيرها من الاعتداءات، وفي مقدمتها القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة والشجارات العائلية والشخصية. كما يستعرض التقرير الانفجارات الداخلية لا سيما التي تتسبب بإصابة أطفال نتيجة عبثهم بأجسام مشبوهة، وحوادث حرق ممتلكات ومركبات وزرع عبوات من قبل مجهولين في أنحاء متفرّقة من قطاع غزّة، وأحداث انهيار الأنفاق وما يترتب عليها من سقوط ضحايا[1].

[1] سجل باحثو المركز ارتفاع في سقوط الضحايا من العاملين في الأنفاق في الفترة التي يغطيها التقرير، على الرغم من قيام الجيش المصري بإقامة منطقة عازلة بين الأراضي المصرية وقطاع غزة قدرت بحوالي (2كم) وقامت بتدمير الأنفاق فيها.

جدول يوضح حالات العنف الداخلي وغياب سيادة القانون، خلال العام 2016

نوع الحادث	عدد الحالات	قتلى	إصابات	قتلى أطفال	إصابات أطفال	قتلى نساء	إصابات نساء	أضرار منازل	أضرار مركبات
الشجارات العائلية/الشخصية والأعمال الثأرية	15	6	37	0	4	0	2	5	0
قتل	20	21	2	1	0	6	0	0	1
خطف واحتجاز	1	0	1	0	0	0	0	0	0
إطلاق النار وسوء استخدام السلاح	47	12	50	5	6	1	6	1	1
انفجارات داخلية وأعمال تحريب الممتلكات	14	4	15	1	4	0	2	13	3
حرق	2	0	0	0	0	0	0	1	1
اعتداء على مواطنين وممتلكاتهم	9	0	5	0	1	0	0	0	0
الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة	9	0	2	0	0	0	0	0	0
اعتداء على الصحفيين	7	0	0	0	0	0	0	0	0
انتهاك الحق في التجمع السلمي	4	0	1	0	0	0	0	0	0
منع الاجتماعات في أماكن مغلقة	3	0	0	0	0	0	0	0	0
حرية التنقل	3	0	0	0	0	0	0	0	0
إغلاق طرق	1	0	0	0	0	0	0	0	0
وفاة في أماكن التوقيف والسجون	1	1	0	0	0	0	0	0	0

ضحايا الأنفاق	57	32	83	0	3	0	0	0	0
أخرى	1	1	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**194**	**77**	**196**	**7**	**18**	**7**	**10**	**20**	**6**

جدول يوضح الضحايا خلال العام 2016

الفترة	عدد الأحداث	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء
النصف الأول	100	38	83	4	10	4	7
النصف الثاني	94	39	113	3	8	3	3
المجموع	**194**	**77**	**196**	**7**	**18**	**7**	**10**

أولا/ أعمال القتل والشجارات العائلية/الشخصية وسوء استخدام السلاح

الشجارات العائلية/الشخصية والأفعال الثأرية:

حافظت الشجارات العائلية او الشخصية على حضورها كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، بالرغم من انحسارها النسبي كما أشار التقرير آنفاً، وعاد استخدام السلاح في الشجارات العائلية وأعمال الثأر والانتقام على خلفية عائلية ليظهر من جديد وإن بدرجة أقل حدة واتساعاً مما كانت عليه في سنوات ما قبل حزيران 2007. ووفقاً لأعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها مركز الميزان لحقوق الانسان، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (15) اعتداء، قتل (6) مواطنين، وأصيب (37) آخرين من بينهم (4) نساء و (2) طفل في حوادث متفرقة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	إصابات	إصابات أطفال	إصابات نساء	أضرار منازل
شجار عائلي/شخصي	13	6	22	3	2	3
نزاع على ملكية	1	0	4	1	0	2

خلاف في الرأي فكري –عقائدي –سياسي	1	0	11	0	0	0
المجموع	**15**	**6**	**37**	**4**	**2**	**5**

قتل:

تنوعت عمليات القتل المباشر خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما بين جرائم قتل على خلفيات لها علاقة بالشجارات العائلية، أو أعمال الثأر، وخلال عمليات السطو والسلب، وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير (18) اعتداء، قتل (19) مواطن بينهم (5) نساء وطفل، وأصيب (2) آخرين من بينهم نساء وأطفال في حوادث متفرقة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	إصابات	قتلى أطفال	قتلى نساء	أضرار مركبات
شجار عائلي/شخصي	5	5	0	1	1	0
خلاف في الرأي فكري–عقائدي–سياسي	2	2	0	0	0	0
نزاع على ملكية	2	2	1	0	0	0
ثأر	3	4	1	0	0	1
سطو مسلح	2	2	0	0	1	0
السلب بالإكراه	3	3	0	0	2	0
شرف	2	2	0	0	2	0
ظروف غامضة	1	1	0	0	0	0
المجموع	**20**	**21**	**2**	**1**	**6**	**1**

خطف واحتجاز:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير حادث واحد حيث سجلت عملية خطف تسببت بجرح مواطن واحد على خلفية نزاع على ملكية وهي مدونة في التقرير كالتالي:

خلفية الحادث	عدد الحالات	جرحى
خلاف في الرأي فكري–عقائدي–سياسي	1	1

إطلاق النار وسوء استخدام السلاح:

أسهمت ظاهرة انتشار وسوء استخدام الأسلحة النارية في قطاع غزة، في ارتفاع عدد ضحايا الفلتان الأمني حيث سجل عدد من الحالات التي أسفرت عن قتلى وإصابات نتيجة العبث بالسلاح وسوء استخدامه، وذلك بعيداً عن كونها جزء من الشجارات العائلية. ووفق رصد وتوثيق مركز الميزان خلال النصف الأول من العام 2016، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (47) اعتداء، قتل (12) مواطن بينهم (5) أطفال وسيدة واحدة، وأصيب (50) آخرين من بينهم (6) نساء و (6) أطفال في حوادث متفرقة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	اضرار مركبات
شجار عائلي/شخصي	7	4	14	2	1	0	2	0	0
ثأر	2	0	2	0	0	0	0	0	0
إطلاق نار في المناسبات	4	1	4	1	1	0	1	0	0
إطلاق نار مجهول المصدر	3	0	3	0	2	0	0	0	0
عبث بالسلاح	11	5	6	1	2	1	1	0	0
خلاف في الرأي فكري–عقائدي–سياسي	2	0	4	0	0	0	0	1	0

اعتقال	4	1	4	1	0	0	0	0	1
تدريب	13	1	12	0	0	1	0	0	0
أخرى	1	0	1	0	0	1	0	0	0
المجموع	**47**	**12**	**50**	**5**	**6**	**1**	**6**	**1**	**1**

ثانياً/ الانفجارات الداخلية والأعمال الانتقامية:

انفجارات داخلية وأعمال تخريب للممتلكات:

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل أو عدم خبرة في استخدام هذه الأسلحة وتخزينها أو تفجير لسيارات ومداخل منازل سكنية، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد المركز، (14) حالة، أسفرت عن مقتل (4) مواطنين بينهم طفل، وإصابة (15) آخرين بجروح متفاوتة من بينهم (4) أطفال، وسيدتين، وإلحاق أضرار مادية في الممتلكات.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	اضرار مركبات
شجار عائلي/شخصي	1	0	0	0	0	0	0	0	1
عبث بالسلاح	5	2	5	1	1	0	0	1	0
خلاف في الرأي فكري–عقائدي–سياسي	2	0	1	0	0	0	1	8	2
تدريب	2	1	2	0	0	0	0	0	0
جسم مشبوه	2	0	4	0	2	0	1	1	0
سوء تخزين اسلحة	1	1	2	0	0	0	0	0	0
ظروف غامضة	1	0	1	0	1	0	0	3	0

المجموع	14	4	15	1	4	0	2	13	3

حرق:

سجل خلال الفترة التي يغطيها التقرير انتهاكين اثنين جرى خلاله الاعتداء بالحرق لممتلكات جراء خلاف في الرأي أو أعمال انتقامية عائلية.

خلفية الحادث	عدد الحالات	أضرار منازل	أضرار مركبات
شجار عائلي/شخصي	1	0	1
ثأر	1	1	0
المجموع	**2**	**1**	**1**

ثالثاً: الاعتداء على المواطنين والممتلكات العامة والخاصة

اعتداء على مواطنين وممتلكاتهم:

تواصل الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم كأحد مظاهر الفلتان الأمني في قطاع غزة، حيث شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (9) حالات اعتداء وثقها المركز نتج عنها إصابة (5) مواطنين، وإلحاق أضرار مادية بالممتلكات:

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى
شجار عائلي/شخصي	1	0	2
خلاف في الرأي فكري–عقائدي–سياسي	5	0	1
اعتقال	1	0	0
ظروف غامضة	1	0	1
اغتصاب	**1**	**0**	**1**

المجموع	9	0	5

الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة:

تواصلت الاعتداءات التي تستهدف الممتلكات العامة بما فيها المؤسسات الأهلية والحكومية، والممتلكات الخاصة، حيث وثق المركز (9) حوادث، نتج عنها اصابة مواطنين اثنين خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى
خلاف في الرأي فكري–عقائدي–سياسي	6	0	0
صراع على نفوذ	1	0	0
احتجاج	2	0	2
المجموع	**9**	**0**	**2**

رابعاً/ الحريات العامة والخاصة:

الاعتداء على صحفيين:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من أعمال استهداف الصحافيين من قبل القائمين على القانون والسلطة، حيث توثق الفترة (7) حوادث تم فيها الاعتداء على صحافيين، تنوعت ما بين المنع من التغطية، أو الاعتداء والاحتجاز، أو مصادرة المواد الاعلامية، نوردها كما يلي:

خلفية الحادث	عدد الحالات
اعتداء على الصحفيين	**7**

انتهاك الحق في التجمع السلمي:

يتواصل انتهاك الحق في التجمع السلمي وانتهاك محددات القانون الفلسطيني من خلال تعامل السلطات التي تشترط الحصول على تصريح مسبق للسماح لأي تجمع سلمي بالانعقاد دون تدخلها، بل أكثر من ذلك أصبحت تشترط الحصول على ترخيص لعقد الاجتماعات في القاعات المغلقة، وهو أمر يشكل مخالفة واضحة ليس للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فقط بل ولمحددات القانون الفلسطيني حيث يوفر قانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998، حماية خاصة وتدابير تضمن حق المواطنين في تنظيم الاجتماعات العامة، دون اشتراط الحصول على ترخيص مسبق، حيث تقتصر الإجراءات على توجيه إشعار كتابي بذلك للمحافظ أو لمدير الشرطة قبل (48) ساعة على الأقل من موعد عقد الاجتماع وللشرطة أن تبدي ملاحظاتها على تفاصيل التجمع السلمي لغرض حماية وضمان سلامة المشاركين، ودون المساس بالحق في حرية التجمع السلمي، قبل أن ترد عليهم خطياً، وفي حال عدم تلقي الجهة المنظمة لأي جواب خطي لها الحق في تنظيم الاجتماع العام في موعده. وفي هذا السياق تنص المادة (2) من قانون الاجتماعات العامة المشار إليه على أنه "للمواطنين الحق في عقد الاجتماعات العامة والندوات والمسيرات بحرية، ولا يجوز المس بها أو وضع القيود عليها إلا وفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون".

كما يشكل منع وتقييد الحق في تنظيم الاجتماعات العامة مخالفةً لنص الفقرة الخامسة من المادة (26) من القانون المعدل للقانون الأساسي، التي تؤكد على حق الفلسطينيين بالمشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات، على وجه الخصوص عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون. ويشير مركز الميزان في هذا الإطار إلى أن كثير من المؤسسات والأحزاب السياسية وغيرهم أصبحوا يحجمون عن التخطيط لتنظيم اجتماعات عامة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى
خلاف في الرأي فكري-عقائدي-سياسي	4	0	1

منع اللقاءات في الأماكن المغلقة:

يشكل منع وتقييد الحق في تنظيم الاجتماعات العامة مخالفةً لنص الفقرة الخامسة من المادة (26) من القانون المعدل للقانون الأساسي، التي تؤكد على حق الفلسطينيين بالمشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات، على وجه الخصوص عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون. ويشير مركز الميزان في هذا الإطار إلى أن كثير من المؤسسات والأحزاب السياسية وغيرهم أصبحوا يحجمون عن التخطيط لتنظيم اجتماعات عامة.

خلفية الحادث	عدد الحالات

خلاف في الرأي فكري–عقائدي–سياسي	3

حرية التنقل:

الحق في حرية الحركة والتنقل والسفر مكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكل حالة يحرم فيها مواطن حقه في السفر خارج إطار الإجراءات التي نظمها القانون تمثل تجاوزاً للقانون الفلسطيني الذي يكفل حق الفلسطينيين في حرية الإقامة والسفر والتنقل ولا يفرض أي قيود على حرية التنقل والسفر، إلا تلك التي حددها القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (11) وحصرها بصدور أمر قضائي. وقد شهدت الفترة التي يتناولها التقرير منع الأجهزة الأمنية في أكثر من حالة لمواطنين من السفر عبر المعابر الفلسطينية.

خلفية الحادث	عدد الحالات	عدد المواطنين الممنوعين من السفر
خلاف في الرأي فكري–عقائدي–سياسي	3	4

إغلاق طرق:

تسببت أزمة الكهرباء في قطاع غزة في تفاقم معاناة المواطنين في قطاع غزة بسبب استمرارها ما ضاعف من معاناتهم، ما دفع عدد من المواطنين للخروج للاحتجاج، وإغلاق الطرق ومنع خلالها المواطنين موظفي شركة الكهرباء من أداء عملهم.

خلفية الحادث	عدد الحالات
احتجاج	1

وفاة في مراكز التوقيف والسجون:

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى
وفاة موقوف	1	1

خامساً/ أخرى:

ضحايا الأنفاق:

انحسرت ظاهرة أنفاق تهريب البضائع على الحدود المصرية الفلسطينية، جراء إجراءات السلطات المصرية لوقف هذه الظاهرة، وبالرغم من الانحسار الشديد الذي شهدته الظاهرة، إلا أن سقوط الضحايا من العاملين في الأنفاق استمر، وكانت وفيات الأنفاق في السابق تشكل نسبة كبيرة من بين نسب الوفيات غير الطبيعية في قطاع غزة، وتسببت في إصابة المئات من بين العاملين في الأنفاق. والجدير بالذكر أن تلك الحوادث ارتبطت بغياب وسائل الحماية والأمان ما تسبب في وفيات أو إصابات خطرة. كما سقط عدد من الضحايا جراء انهيار بعض الأنفاق الداخلية التابعة للمقاومة الفلسطينية، ويورد التقرير حصيلة أعمال الرصد والتوثيق التي نفذها مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير وهي (57) حادث تسببت في مقتل (32) مواطنين، وإصابة (83) آخرين.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال
نفق تجاري	40	8	69	0	3
نفق داخلي	17	24	14	0	0
المجموع	**57**	**32**	**83**	**0**	**3**

أخرى:

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى
تدريب	1	1

خاتمة

هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي ومظاهر غياب سيادة القانون وانتهاك الحريات العامة، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بالحد منها. وعلى سبيل إن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه تفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني من جديد فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات.

وفي هذا السياق يشدد المركز على أهمية احترام حرية عمل المؤسسات واتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل عملها وواجباتها المجتمعية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- **العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاقبة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.**
- **العمل على ضبط الأسلحة الصغيرة وانتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.**
- **السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها، والتوقف عن استسهال حل الجمعيات ومضايقتها، لما لذلك من آثار سلبية على المجتمع.**
- **العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.**

انتهى